

Distr.: General
23 November 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٦٢ من جدول الأعمال
تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/
يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

الاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(أ)	٤٨٢ ٤٦٠ ٥٥٠ دولارا
التقديرات المنقحة التي قدمها الأمين العام للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ ^(ب)	١٣٧ ٥٣٢ ٠٠٠ دولار
توصية اللجنة الاستشارية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١	١٣٧ ٥٣٢ ٠٠٠ دولار

(أ) و (ب) للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر الفقرتين ٦ و ٧ أدناه).

أولا - مقدمة

١ - توصي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بالموافقة على التقديرات المنقحة التي اقترحها الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر الوثيقة A/66/519). وقد قدمت اللجنة الاستشارية، حسب الاقتضاء، توصيات وملاحظات مبينة في الفقرات الواردة أدناه.



٢ - وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي تم استعراضها وتلك التي استعانت بها اللجنة الاستشارية كمصدر لمعلومات أساسية أثناء نظرها في تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان.

ثانياً - الميزانية المنقحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

ألف - الولاية والنتائج المخطط لها

٣ - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان بقراره ١٥٩٠ (٢٠٠٥) ومددها في عددٍ من قراراته اللاحقة. وقرر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٩ تموز/يوليه ٢٠١١. بموجب قراره ١٩٧٨ (٢٠١١). وفي القرار ١٩٩٧ (٢٠١١) المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، قرر المجلس سحب بعثة الأمم المتحدة في السودان اعتباراً من ١١ تموز/يوليه ٢٠١١، وطلب إلى الأمين العام إتمام انسحاب جميع أفراد البعثة النظاميين والمدنيين، باستثناء من يلزم منهم لتصفية البعثة، بحلول ٣١ آب/أغسطس ٢٠١١. وفي القرار نفسه، طلب المجلس إلى الأمين العام أيضاً أن ينقل العدد المناسب من الموظفين والمعدات واللوازم وغيرها من الأصول من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

٤ - وترد في الفقرات ٨ إلى ١٣ من تقرير الأمين العام بشأن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة ٢٠١٢/٢٠١١ (A/66/519) افتراضات التخطيط والجدول الزمني للانسحاب. ويتمثل الهدف الرئيسي للبعثة في الفترة من ١١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في تقديم الدعم اللوجستي والإداري والأمني لعملية سحب البعثة وتصفيتهما الإدارية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرأس البعثة في تلك الفترة النائب الرئيسي السابق للممثل الخاص للأمين العام المعين برتبة أمين عام مساعد، ويوفر له الدعم فريقٌ لشؤون الإعلام وآخر قانوني إضافة إلى النائب السابق لقائد القوة المكلف بالإشراف على إدارة شؤون القوات وخفضها التدريجي. وتشمل خطة السحب والتصفية المخطط لها بالبعثة ما يلي: (أ) إتمام البرامج الفنية؛ (ب) إعادة الأفراد العسكريين والمعدات المملوكة للوحدات إلى الوطن أو نقلهم والمعدات؛ (ج) الانتهاء، بالتشاور مع مقر الأمم المتحدة، من خطة التصرف في الأصول؛ (د) تنفيذ الإجراءات الإدارية دعماً لعمليات إعادة الموظفين إلى أوطانهم أو نقلهم أو إنهاء خدمتهم؛ (هـ) إعادة المواقع إلى حالتها الأصلية وتسليمها؛ (و) إتمام الإجراءات الإدارية والمالية والإجراءات المتعلقة بالمشتريات وشؤون الأفراد وما يتبقى من مهام التصفية.

باء - الاحتياجات من الموارد

٥ - تشير اللجنة الاستشارية إلى أنها، أثناء نظرها في الميزانية المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، قد أخذت في الاعتبار ما قرره مجلس الأمن في القرار ١٩٧٨ (٢٠١١) فأوصت بأن تخصص الجمعية العامة الموارد المناسبة اللازمة للإنفاق على البعثة لفترة الستة أشهر الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وبأن يُطلب إلى الأمين العام أن يقدم اقتراحا بميزانية منقحة للبعثة (الفقرة ٣٣ من الوثيقة A/65/743/Add.10).

٦ - وتشير اللجنة الاستشارية أيضا إلى أن الجمعية العامة قررت في الفقرة ١٨ من القرار ٢٥٧/٦٥ باء، أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان مبلغ ٤٨٢ ٤٦٠ ٥٥٠ دولارا للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وفي الفقرة ١٤ من القرار نفسه، أذنت الجمعية العامة للأمين العام باستخدام الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لدى الدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وأية بعثات أخرى ينشئها مجلس الأمن قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وترد في الفقرة ٥ من الميزانية المنقحة التي يقترحها الأمين العام (A/66/519) السلطات المبدئية للدخول في التزامات^(١) والاعتمادات المنقحة الحالية^(٢) المخصصة لكل من بعثة الأمم المتحدة في السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي والمقتطعة من المبلغ الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٧/٦٥ باء وقدره ٤٨٢ ٤٦٠ ٥٥٠ دولارا.

٧ - وتبلغ التقديرات المنقحة المقترحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ ما قدره ١٣٧ ٥٣٢ ٠٠٠ دولار. ويشير الأمين العام إلى أن الاحتياجات المنقحة من الموارد اللازمة لبعثة الأمم المتحدة في السودان جرى ربطها بهدف البعثة المتمثل في سحبها وتصفيها إداريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشكل يتسم بالفعالية والكفاءة (الفقرة ٧ من الوثيقة A/66/519). وتتضمن التقديرات المنقحة أيضا اعتمادات مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان

(١) بعثة الأمم المتحدة في السودان (٨٠٠ ٩٢ ١١١ دولار)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (١٥٠ ٩١٥ ٢٧٧ دولار)، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي (٦٠٠ ٤٥٢ ٩٣ دولار).

(٢) بعثة الأمم المتحدة في السودان (٨٠٠ ٥٣٢ ١٣٧ دولار)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (١٥٠ ٩١٥ ٢٧٧ دولار)، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي (٤٠٠ ١٣ ٦٧ دولار).

وجنوب السودان تغطي الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (انظر الفقرات ١٩ إلى ٢٢ أدناه). وتتوقع اللجنة الاستشارية أن يُبذل كل جهد ممكن للالتزام بالجدول الزمني للانسحاب والتصفية تفاديا لتصاعد التكلفة.

سحب الأفراد ونقلهم وإنهاء خدمتهم

٨ - يرد المخطط الشهري للجدول الزمني المقرر لانسحاب الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين العاملين في بعثة الأمم المتحدة في السودان في الجدول المعنون "الموارد البشرية" والمتضمن في موجز تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة للبعثة (A/66/519). وقد استفسرت اللجنة الاستشارية عما استجد من تقدم في عملية الانسحاب بالمقارنة بجدولها الزمني، وعن العدد الإجمالي للأفراد المنقولين إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. وزُودت اللجنة بالجدولين الواردين أدناه.

الجدول ١

فريق تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان

فريق تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان		في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١
الموظفون الدوليون	٦٦	
متطوعو الأمم المتحدة	٤	
المتعاقدون الأفراد ^(أ)	٢٧١	
ضباط الأركان	١	
المجموع	٣٤٢	

(أ) موظفون وطنيون سابقون في بعثة الأمم المتحدة في السودان يقدمون الدعم لعملية التصفية الإدارية. وقد نفذ هذا الترتيب كإجراء إداري لاستيعاب الموظفين الوطنيين السابقين الذين انتهى أجل عقودهم أو أنهيت نتيجة للتصفية الإدارية للبعثة.

الجدول ٢

نقل الأفراد من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان
وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي

بعثة الأمم المتحدة في السودان	بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان	قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي	المجموع الفرعي
المراقبون العسكريون	٢٠٣	٣٨	٢٤١
الوحدات العسكرية	٥٠٠٧	—	٥٠٠٧
شرطة الأمم المتحدة	٣٧٨	—	٣٧٨
الأفراد المدنيون (موظفون دوليون)	٧٣٣	٢٠	٧٥٣
متطوعو الأمم المتحدة (متطوعون دوليون ووطنيون)	٢٣٨	—	٢٣٨
المجموع الكلي			٦٦١٧

٩ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضا عن تكاليف الموظفين فيما يتصل بتعويضات إنهاء الخدمة وانتهائها وهي التكاليف المتكبدة في أعقاب سحب البعثة وتصفيتهما الإدارية. وأفيدت اللجنة بأن التكاليف المقدرة المتعلقة بإنهاء خدمة ٦٢ موظفا دوليا ستصل إلى ١٧٥ ٠٠٠ دولار تشمل: (أ) تعويضات إنهاء الخدمة وسداد بدل الرصيد المتجمع من الإجازات المستحقة (٣ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار، بناء على ما متوسطه خمس سنوات من الخدمة و ٣٠ يوما من الرصيد المتجمع للإجازات المستحقة)؛ (ب) منح الانتقال (٦٢٠ ٠٠٠ دولار)؛ (ج) الإعادة إلى الوطن (١٥٥ ٠٠٠ دولار، بناء على تكلفة تقديرية لتذاكر السفر تبلغ ٢ ٥٠٠ دولار لكل تذكرة). وأفيدت اللجنة أيضا بأن إنهاء خدمة ١ ٥٩٧ موظفا وطنيا سيبغيها مبلغ قدره ٦٧٤ ٩٧٠ دولارا تشمل ما يلي: (أ) تعويضات لإنهاء الخدمة تعادل أجر ثلاثة أشهر (٥ ٥٩٢ ٠٨٣ دولارا)؛ (ب) سداد بدل الرصيد المتجمع من الإجازات المستحقة (٢ ٣٧٨ ٥٩١ دولارا).

١٠ - إضافة إلى ذلك، استفسرت اللجنة الاستشارية عما تلقته بعثة الأمم المتحدة في السودان من دعم لعملية تصفيتهما، قدمته بعثات أخرى في المنطقة أو مركز الخدمات الإقليمية بعنتيبي، أوغندا. فأفيدت اللجنة بأن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقدم الدعم للبعثة فيما يتعلق بتخطيط الرحلات الجوية والدعم الجوي، ومراقبة الحركة بالنسبة لعملية إعادة بعض الوحدات العسكرية إلى الوطن، وتجهيز المدفوعات الدولية والمرتببات، وبأنها ستواصل توفير هذا الدعم. وأعلمت اللجنة أيضا أن مركز الخدمات الإقليمية قام، من خلال مركز المراقبة المتكاملة للنقل والتحركات التابع لإدارة الدعم الميداني، بتقديم الدعم

في مجال تنسيق الحصول على المركبات الجوية اللازمة لإعادة بعض الوحدات العسكرية التابعة للبعثة إلى بلدانها الأصلية.

نقل الأصول والتنازل عنها والتصرف فيها

١١ - فيما يتصل بالأصول المدرجة في بند النقل البري، أفيدت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسارها، بما يلي: نُقلت المركبات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (٢٥٠ ٢ أو ٧٨ في المائة)، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي (٢٠٥ أو ٧ في المائة)، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (٧٣ أو ٣ في المائة) وإلى بعثات أخرى (٣٢ أو ١ في المائة)؛ وسيجري التنازل عن نسبة ٤ في المائة، والتخلص من الباقي وفقاً للإجراءات المعمول بها. وتخطط اللجنة علماً باعتماد قدره ٩٠٠ ٦٧١ ١ دولار ورد في الميزانية المنقحة في بند النقل البري وخُصص لاستئجار المركبات اللازمة لنقل الموظفين وإعادة تم إعادتهم إلى الوطن (الفقرة ٣٨ من الوثيقة A/66/519). ورداً على استفسار آخر للجنة الاستشارية، أفيدت اللجنة بأن تلك الموارد ضرورية للأغراض التالية: (أ) استئجار مركبات لسفر الموظفين الدوليين الذي بدأ في عام ٢٠١٠ واستمر حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ (ب) استئجار الحافلات لنقل بعض الوحدات العسكرية إلى الخرطوم تمهيداً لإعادتها إلى الوطن جواً.

١٢ - أما بالنسبة للأصول المدرجة في بندي النقل الجوي والنقل البحري، فقد أفيدت اللجنة الاستشارية، رداً على استفسار لها، بأن جميع الطائرات التابعة سابقاً لبعثة الأمم المتحدة في السودان نُقلت إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي، فيما عدا الطائرات المستخدمة أثناء فترة التصفية الإدارية للبعثة. كما أعيد نشر الوحدة البحرية (المكونة من ٩ سفن ومركبة بحرية واحدة) فنقلت إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلا أنها ستعاد إلى بلدانها الأصلية بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لانتفاء حاجة تلك البعثة إليها من الناحية التشغيلية.

١٣ - وتخطط اللجنة الاستشارية علماً بالمقترح القاضي بالتصرف فيما يقدر بـ ٢٧٩ ٣٨ صنفاً من الأصول غير المستهلكة بقيمة مهتلفة تقديرية تبلغ ١٢٩,٩ مليون دولار، على النحو المبين في إطار التصفية الإدارية والمتضمن في تقرير الميزانية المنقحة (الصفحة ١٢ من الوثيقة A/66/519). ورداً على استفسار لها، أفيدت اللجنة بأن حصة تقديرية نسبته ٨٧ في المائة من الأصول غير المستهلكة المقدّر عددها الإجمالي بـ ٢٧٩ ٣٨ صنفاً جاري نقلها حالياً إلى بعثات ميدانية أخرى (٧١ في المائة إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، و ١٥ في المائة إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة

في أبيي، و ١ في المائة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثات أخرى)، بينما تقرر شطب نسبة ١٠ في المائة من تلك الأصول. ومن المقترح التنازل لصالح حكومة السودان وحكومة جنوب السودان عن نسبة الـ ٣ في المائة المتبقية، وهي تشمل وحدات سابقة التجهيز ومركبات خفيفة وتبلغ قيمتها التقديرية ٦,٤ ملايين دولار.

١٤ - وفيما يتعلق بتسليم قاعدة اللوجستيات في الأبيض (الصفحة ١٠ من الوثيقة A/66/519)، استفسرت اللجنة الاستشارية عن المواقع المقترحة كمقار لقاعدة لوجستيات جديدة وعن إمكانية إعادة استخدام البنية الأساسية للقاعدة وغيرها من الأصول التابعة لها. وأبلغت اللجنة بأنه جاري النظر في إمكانية اختيار كادقلي كقاعدة لدعم قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي. وأفيدت اللجنة أيضا بأن قاعدة اللوجستيات في الأبيض كان بها في شهر حزيران/يونيه ٢٠١١ ما قدره ٧١١ ٤ من الأصناف غير المستهلكة قيمتها الشرائية ٥١٠ ٤٥٩ ٤٤ دولارا. ولا يزال العمل جاريا على تفكيك القاعدة. ولم يتبق في موقع القاعدة من هياكلها إلا ثلاثة مستودعات ضخمة جاري النظر في كيفية التنازل عنها. كما أفيدت اللجنة بأن القيمة الكلية للأصناف التي يُنظر في التنازل عنها لصالح حكومة السودان ستصل إلى قيمة شرائية مقدرة تبلغ ١,٢ مليون دولار (وتصل قيمتها المستهلكة إلى ٠,٥ مليون دولار).

١٥ - إضافة إلى ذلك، جرى اطلاع اللجنة الاستشارية على فئات الأصول الإجمالية المزمع نقلها من بعثة الأمم المتحدة في السودان إلى عمليات ميدانية أخرى وأفيدت بنسبها المئوية، وكانت كالتالي: الاتصالات (١٦ في المائة)؛ وتكنولوجيا المعلومات (٢٥ في المائة)؛ والأصناف الهندسية (٣٢ في المائة)؛ واللوازم (١٧ في المائة)؛ والنقل (١٠ في المائة). وأُعلت اللجنة بأن هذه الأصناف هي لوازم عادية تتطلبها الاحتياجات التشغيلية لأي بعثة. وأشار أيضا إلى أن المعلومات المتعلقة بنقل الأصول والتنازل عنها والتصرف فيها معلومات مؤقتة، وأن تقريرا عن سبل التصرف النهائي في الأصول سيُقدم إلى الجمعية العامة وفقا للقاعدة ١٤-٥ من النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

١٦ - وتطلب اللجنة الاستشارية إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان أن تواصل خلال عملية تصفية البعثة تطبيق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام المغلقة مع إيلاء عناية خاصة إلى التصرف في الأصول بغية تقليل المخاطر. وتتوقع اللجنة أن تبذل البعثة كل جهد لكفالة تصفية البعثة على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

١٧ - رُصد اعتماد قدره ١ ٤٤٧ ١٠٠ دولار لإنهاء وتصفية خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها يشمل ما يلي: (أ) التصرف في الأصول أو إعادة توزيعها؛ (ب) إدارة الملفات؛ (ج) تسليم المرافق المكتبية؛ (د) تسديد الفواتير المستحقة الدفع، وإقفال الحسابات، وإعداد التقارير النهائية. وأفيدت اللجنة الاستشارية بأن الاعتماد يعكس نقصاً قدره ٤١ ٨٤٢ ٧٠٠ دولار ونسبته ٩٦,٧ في المائة بالمقارنة بالاعتماد المخصص للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. ورداً على استفسار لها، أفيدت اللجنة أيضاً بأن عمليات إزالة الألغام ستواصل تقديمها في جنوب السودان بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفي السودان قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسيجري استخدام الأصول المملوكة لمكتب الإجراءات المتعلقة بالألغام في الخرطوم في دعم برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المنفذة في البعثات الثلاث، وستستخدم كذلك لدعم المركز الوطني للإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان. وبالنظر إلى أهمية خدمات الكشف عن الألغام وإزالتها بالنسبة للسكان المحليين، فإن اللجنة الاستشارية تثق في أن الأنشطة المضطلع بها في إطار الإجراءات المتعلقة بالألغام ستواصل تنفيذها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

مطالبات الوفاة والعجز

١٨ - أفيدت اللجنة الاستشارية بأن بعثة الأمم المتحدة في السودان كان لديها في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ سبع مطالبات لم يُبت فيها للحصول عن تعويضات الوفاة والعجز. ورداً على استفسار للجنة الاستشارية، أبلغت اللجنة بأن المطالبتين اثنتين تم تجهيزهما منذ ذلك التاريخ. وتلاحظ اللجنة أنه بعد إغلاق بعثة الأمم المتحدة في السودان ستصبح إدارة جميع الجوانب المالية والإدارية للتصفية الإدارية مسؤولية شعبة الميزانية والمالية للعمليات الميدانية التابعة لإدارة الدعم الميداني التي ستتابع جميع المطالبات التي لم يُبت فيها. وتتوقع اللجنة الاستشارية أن تتم تسوية المطالبات التي لم يُبت فيها بعد على وجه السرعة.

مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان

١٩ - في رسالة إلى رئيس مجلس الأمن مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١ (S/2011/474)، أبلغ الأمين العام المجلس باعتزامه تعيين مبعوثه الخاص إلى السودان وجنوب السودان الذي سيقدم المساعدة إلى الأطراف من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية لما تبقى من المسائل المتصلة

باتفاق السلام الشامل ومرحلة ما بعد الانفصال. وفي ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١١، أفيد الأمين العام بأن مجلس الأمن أحاط علماً بقراره (S/2011/475). ويشار في الميزانية المنقحة إلى أن المبعوث الخاص المعين برتبة وكيل للأمين العام يتلقى الدعم في عمله من مستشار أقدم (مد-١) وموظفين للشؤون السياسية (ف-٤) مقرهم في أديس أبابا. وتقرر أن تكون نيويورك مقر المبعوث الخاص الذي سيسافر كثيراً إلى السودان وأديس أبابا وعواصم أخرى في المنطقة حسب الاقتضاء (الفقرات ١٩ إلى ٢١ من الوثيقة A/66/519).

٢٠ - وتشمل الميزانية المنقحة المقترحة اعتمادات لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام عن الفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وقد استفسرت اللجنة الاستشارية عن سبب إدراج هذه الاعتمادات، وأفيدت بأن مكتب المبعوث الخاص أنشئ لبذل المساعي الحميدة باسم الأمين العام من أجل إشراك الأطراف في السودان وجنوب السودان في التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتعلقة المتصلة باتفاق السلام الشامل. كما أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام، في القرار ٢٥٧/٦٥ بء، باستخدام الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لدى الدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة في أبيي وأية بعثات أخرى ينشئها مجلس الأمن قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ دعماً لتنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٢١ - واستفسرت اللجنة الاستشارية أيضاً عن سبب اختيار نيويورك مقراً للمبعوث الخاص بعيداً عن موظفيه العاملين في أديس أبابا. وأفيدت اللجنة بأن تواجد الفريق المساعد للمبعوث الخاص في أديس أبابا يسهم في حياد المكتب ويسهل عمل الفريق مع فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي. وأبلغت اللجنة أيضاً أن احتياجاً هاماً لإحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بمرحلة ما بعد اتفاق السلام الشامل يتمثل في مواصلة بناء توافق دولي بشأن أفضل السبل إلى المضي قدماً في عملية السلام، وأفيدت بضرورة تنسيق المشاركة السياسية للأطراف الفاعلة المعنية في الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، قرر الأمين العام أن نيويورك ستكون مقراً ملائماً لمبعوثه الخاص مع مداومته على السفر إلى المنطقة بشكل منتظم.

٢٢ - وعند الاستفسار، أفيدت اللجنة الاستشارية بأن الاحتياجات المقترحة لمكتب المبعوث الخاص تبلغ ٩١٤ ٧٠٠ دولار تشمل المساعدة المؤقتة (٤٥٦ ٤٠٠ دولار) والسفر الرسمي (٣٩١ ٨٠٠ دولار) ومعدات المكاتب (٦٢ ٩٠٠ دولار) واستئجار المواقع (٣ ٦٠٠ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاعتمادات المقترح تخصيصها لمكتب المبعوث الخاص.

ثالثاً - خاتمة

٢٣ - يرد في الفقرة ٤٧ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان (A/66/519) الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة فيما يتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على مقترحات الأمين العام، مع مراعاة تعليقات اللجنة الواردة أعلاه.

الوثائق

- الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/519)
- تقرير خاص للأمين العام عن السودان (S/2011/314)
- تقرير الأداء المالي لبعثة الأمم المتحدة في السودان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠ وميزانيته المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/65/743/Add.10)
- قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٥ بء بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان
- قرارات مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥) و ١٩٧٨ (٢٠١١) و ١٩٩٧ (٢٠١١)